رأي

نعود بحذر

هويتي إنسانيتي

عبدالله العلمي

@AbdullaAlami I

اختتمت هيئة حقوق الإنسان السعودية خلال الأسبوعين الماضيين البرنامج التدريبي للقيادات الشابة لتطوير وتعزيز مبادرات المجتمع المدني «هويتي إنسانيتي»، الذي نظمته الهيئة بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، عبر الشبكة الافتراضية.

هذا الخبر لن تنشره وسائل الإعلام الرخيصة التابعة لبعض الدويلات (الصغيرة) المجاورة، أو المنظمات (الثورية) الجاحدة. لن تنشر تلك الوسائل المشبوهة التصريح الواضح للمتحدثة باسم الهيئة السعودية لحقوق الإنسان نورة الحقباني هذا الأسبوع. التصريح واضح، وسيكشف تفاصيل 164 حالة انتهاك لحقوق الإنسان العام الماضي في مختلف مناطق المملكة. تنوعت تلك الحالات عن العدالة الجنائية، والحماية من الإيذاء، والصحة، والرعاية الاجتماعية، والتعليم، والعمل، والحماية من الاتجار بالأشخاص، والهوية والجنسية.

إضافة لما سبق، استعرض مجلس هيئة حقوق الإنسان هذا الأسبوع بقيادة رئيس الهيئة عواد العواد، عبر الشبكة الافتراضية، أبرز تطورات حقوق الإنسان في المملكة. هذا الخبر أيضا مر مرور الكرام على وسائل الإعلام الحاقدة على الإنسانية. لا جديد، فتلك الأبواق ستذبل وتتوارى وتضمر مع مرور الوقت.

رصد هيئة حقوق الإنسان للعديد من المخالفات ليس بمستغرب أو جديد. الأهم، أن الهيئة اتخذت الإجراءات النظامية اللازمة والحازمة تجاه تلك الحالات. المنظمات العالمية لحقوق الإنسان شهدت على حرص السعودية لحماية الحقوق، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني لتحقيق أهداف 2030 للتنمية المستدامة، ورؤية المملكة ذات العلاقة بحقوق الإنسان.

اللجان التي شكلتها الهيئة تعمل على تنفيذ عدة برامج حول العدالة الجنائية، والحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لا بد أن أشير أيضا إلى إنشاء الهيئة للجان حقوق المرأة، وحقوق الطفل، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

الهدف ليس تشكيل لجان بمسميات براقة، بل إن هيئة حقوق الإنسان تعمل على تنفيذ العديد من ورش العمل المتخصصة، من ضمنها مكافحة التمييز العنصري واحترام الاختلافات الدينية والثقافية. الورش الأخرى تسعى لحفظ حقوق الطفل من خلال تعزيز الحماية، وتنمية دور الشباب في العمل على أهداف التنمية المستدامة المستندة على حفظ حقوق الإنسان، وتمكين المرأة.

هذا من الجانب النظري، أما عمليا، فهيئة حقوق الإنسان تحرص على حضور محاكمات المتهمين في القضايا الأمنية في مختلف مناطق المملكة. في العام الماضي، حضرت الهيئة 70 جلسة محاكمة شملت 85 متهما في قضايا أمنية. كذلك تابعت الهيئة إجراءات المحاكمات للتأكد من حصول المتهمين على حقوقهم النظامية، وفقا لما نصت عليه الأنظمة.

فعلا، هويتنا هي إنسانيتنا. كم أتمنى أن نسعى لتدريب أبنائنا على هذا المبدأ النبيل.

ماركة تجارية مستعجلة

ياسر عمر سندي
(دكتوراه في السلوك التنظيمي والمعرفة)

@Yos123Omar

أود أن أنوه في بداية هذا المقال بأني لا أريد التطرق إلى أي أرقام أو أعداد أو إحصاءات؛ وسأتناول هذا الموضوع الذي شاع مؤخراً من جوانب عدة؛ مجتمعية ونفسية وإنسانية خطيرة باتت تطفو على السطح، فقد يكون هذا الموضوع حلاً لدى البعض، وربما يكون تأثيره إيجابيا لدى الآخرين، وقد يكون حياة لمن لم تنعم لهم الحياة، وعندما يتركز عليه النظر ويتضح ويظهر؛ مجتمعيا وإعلاميا ويبدأ بعض الأشخاص من المجتمع بممارسة سلوك الترف للأسف، وكأنما يتعاملون مع ماركات تجارية مسجلة لمجرد الاقتناء، ومن ثم ينتهي غرضه بالاستغناء، وكأنما الأمر أصبح أدواتاً للمباهاة فقط؛ لينعكس المفهوم المادي في التعامل اللاإنساني بين البشر، في موضوع الزواج والطلاق؛ هنا يستلزم الأمر وقفة جادة، واستنهاضا للمجتمع من غفلته وسباته؛ ليعاد النظر ويرتد البصر باللجوء إلى الحل والبعد عن الجهل.

ما يثير حفيظتي ويستفز خاطري أن أرى أشخاصاً أمضوا حياتهم الطويلة في دائرة الزواج ليستجد عليهم ما يستجد من توافه الأمور فيؤول بهم الأمر إلى الطلاق، وكأنما يؤكدون على أن هذا الرابط الوثيق تتخلله الهشاشة والضعف، وينقلون بتصرفاتهم وصورهم الذهنية السلبية لمن بعدهم من جيل الشباب والشابات؛ بأن ينظروا لهذه الشراكة على أنها ماركة تجارية مستعجلة؛ وهي الزواج من أجل الطلاق، أو الطلاق من أصل الزواج؛ فمنهم من يلوح بالطلاق والانفصال في جميع الاحوال، وبأي أسلوب كان بالتلميح أو التصريح، ومنهم للأسف نماذج ناقلة للمحاكاة المجتمعية، لمن هم في المراحل الأولية للخطبة والتفكير بالزواج؛ وكأنما يشيرون رمزياً بأفعالهم بأن تعاملوا مع الأمر بسهولة؛ وكأنها مسألة دخول وخروج لأي مركز تجاري.

الزواج ميثاق نفسي وروحي قبل أن يكون جسديا؛ وهو ارتباط عائلي ومجتمعي وعرفي أيضاً، أساسهما الزوجان، ارتبطا بكلمة الله، وفي حال انفصالهما يلجؤون إلى التحكيم بأمر الله، فأين معايير هذا اللقاء للبناء والبقاء؛ أنا لا أعني كما أسلفت في مستهل المقال بإلزامية الاستمرار في دائرة الزواج إن كان هنالك ما يلزم للانفصال؛ كحاجة وحل ومخرج؛ ما أعنيه لماذا أصبح الطلاق هو أول الحلول وليس آخرها، وأقرب المخارج لا أبعدها؟ وكأنما الأمر أضحى ماركة، أو موضة عصرية، مثل الماركات التجارية؛ فالأمر يحتاج إلى إعادة نظر من جهات عدة، ومؤسسات رسمية وغير رسمية، تشكل النسيج الاجتماعي للتدخل في إنعاش الروح الثقافية للمجتمع؛ وأولها الأسرة، كونهم مسؤولين عن التربية والتنشئة الوالدية، من خلال الرمزين اللذين ينقلان المعنى الحقيقي لهذا الرابط؛ فالأبناء يستمدون قوتهم وترهلهم النفسي والأخلاقي والمجتمعي من مصدرين هما الأب والأم من خلال النمذجة الوالدية؛ فإذا كانا مثالاً يُحتذى بهما في تعزيز العلاقة التي منشأها المودة والرحمة؛ حتماً سيورثان ذلك المعنى، ويترجمانه سلوكياً قولاً وعملاً، والعكس صحيح.

وهنالك مؤسسات ثقافية لها دور فاعل أيضاً ومشارك؛ مثل الإعلام والقضاء والجمعيات الخيرية ودور الاستشارات الأسرية والنفسية؛ لتوضيح قيمة الزواج المعنوية والنفسية والمجتمعية، وتبيان أهمية الإشباع النفسي المتبادل بين الرجل والمرأة، والمسؤولية الملقاة على عاتق الطرفين، وتأدية الدور الحقيقي المناط بهما، والتركيز للمقبلين على الزواج؛ بتسخير مستشارين وقنوات فضائية وتدريب وبرامج صحية وتوعوية مستدامة تساعد في التأهيل، والفحص للجوانب العقلية، والاستعدادات النفسية، تعزيزاً لدور هذا الميثاق الغليظ؛ بإبراز إيجابياته العظيمة وغاياته القويمة؛ التي أخبر عنها الله سبحانه وتعالى، ونبيه الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم؛ من السكن والألفة والمودة والرحمة؛ وما يترتب من الإعراض عنه؛ من الفتن والفساد السلوكي والمجتمعي العظيم. فالاحتياج الغريزي والفطري، يستلزم المحافظة على تقويته واستمراره، والمعيار الرئيس في ديمومة العلاقة، يجب أن يتخلله الرضا والقبول؛ الخِلقي والأخلاقي والكفاءة العقلية والوعي المعرفي، ليتعزز مع الزمن، ويزداد قوة مع الظروف والمحن، فالحياة مكابدة تحتاج المشاركة لتجاوز العقبات النفسية والاجتماعية، من خلال التكامل وليس التفاضل، فالزواج علامة فارقة مسجلة؛ والطلاق ماركة تجارية مستعجلة.

العشوائيات بين الحلول الممكنة والمثاليات الحالمة...!

وليد الزامل

@waleed_zm

تعرف المناطق العشوائية على أنها بيئات سكنية طورت بواسطة السكان وفق احتياجاتهم ومتطلباتهم المعيشية، وبمعزل عن جهات التخطيط الرسمية. إنها كما يصفها مؤئل الأمم المتحدة تجمعات سكنية تفتقر إلى نظام الحيازة الذي يمنع من الإخلاء القسري، حيث يشيد هؤلاء السكان مساكنهم على أراض عامة بلا سند قانوني. وتتسم هذه العشوائيات في الغالب بتدهور البيئة العمرانية، ونقص في إمدادات المياه، والصرف الصحي، وأنظمة التخلص من النفايات لكونها مقامة بشكل غير رسمي ولا تتوافق مع التشريعات العمرانية.

إن الإشكاليات العمرانية التي تعاني منها المناطق العشوائية ليست سوى غيض من فيض؛ بل إنها تأتي كإحدى النتائج الملموسة للأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية المعقدة والتي ساهمت في تشكيل البنية الفيزيقية لها.

تبدأ هذه المناطق بالنمو على شكل بؤر وتجمعات سكنية صغيرة لا تلبث حتى تتمدد رأسيا أو أفقيا تبعا لظروف الموقع واحتياجات السكان؛ لتتحول فيما بعد إلى مدن عشوائية.

وغالبا، ما يتخذ سكان العشوائيات مناطق بعيدة عن الرقابة البلدية مثل المناطق الجبلية الوعرة، أو بطون الأودية والشعاب، أو المناطق المحيطة بمدافن النفايات، لكونها مناطق عامة لا تخضع عادة لمطالبات الملكية. وفي المجمل، يرتبط سكان المناطق العشوائية بالحيز المكاني ارتباطا وثيقا لكونه يوفر الإطار الاقتصادي غير الرسمي، حيث يعمل العديد من السكان في بيع منتجات غذائية، أو يمارسون مهنا غير مصرح لها.

ويدور الجدل في الأوساط الأكاديمية حول الحلول الناجعة للتعامل مع هذه العشوائيات بين مثاليات حالمة، أو أفكار سطحية بعيدة عن الواقع. أقول، إن فهم عوامل نشوء المناطق العشوائية وأنماطها يعد أولى خطوات تطوير سياسات ناجعة للتعامل معها. فالعشوائيات تعبر عن عجز المدينة في تقديم بدائل إسكان لفئات من المجتمع بما يتوافق مع ثقافتهم وأنماط معيشتهم.

إن سياسات تطوير المناطق العشوائية يفترض أن تتباين تبعا لطبيعة انتشارها مكانيا، وخصائصها العمرانية، وظروفها الاجتماعية، والاقتصادية. والثابت في القول، إن العامل الاقتصادي أصبح اليوم العنصر المحرك لسياسات تحسين، أو إزالة، أو صيانة البنية العمرانية لتلك العشوائيات.

وعليه فإن هذه السياسات غالبا ما تأخذ حيز التنفيذ عندما تكون العشوائيات واقعة في مناطق يمكن استثمارها.. إنها إذن تدر عوائد اقتصادية.. فهي تشجع القطاع الخاص على المشاركة في تطويرها.

وبعيدا عن المثاليات، أقول إن مثل هذا النوع من السياسات قد لا يجدي نفعا مع المناطق العشوائية التي تقع على هامش المدينة، أو البعيدة عن المراكز الاقتصادية الحيوية، أو تلك الواقعة في بيئات تضاريسية صعبة كالجبال وبطون الأودية؛ نظرا لضعف المردود الاقتصادي. وهو ما يمكن أن يفسر بقاء العديد من العشوائيات لعقود من الزمن بلا تطوير.

ما أعنيه، إن نظرة صانعي سياسات الإسكان تجاه المناطق العشوائية يجب ألا تركز فحسب على البعد العمراني المرتبط في معظم الأحوال بالجدوى الاقتصادية؛ بل من الممكن أن تنبثق هذه السياسات وفق حلول المقاربة الممكنة، والنابعة من منطق الارتقاء بأساليب المعيشة وتوفير الحد الأدنى لمتطلبات الحياة الكريمة لسكانها كوسيلة للارتقاء العمراني، ولمنع الانتشار العشوائي المستقبلي في المدن؛ ويمكن أن يكون ذلك من خلال برامج الشراكة المجتمعية التي تهدف لتأهيل السكان وتنمية مواردهم لإدراجهم ضمن إطار اقتصاد المدينة وتمكينهم من الدخول إلى سوق الإسكان الرسمي.

أثمن موجود بالمجان

آلاء لبني

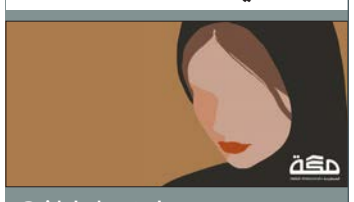

@AlaLabani_I

أثمن موجود بالمجان! لا تحتاج للعناء للبحث عنه يصلك في كل وقت، تأخذ حاجتك واحتياجك منه بدون أن تخطئ شعره، بآخر نفس منه وبانقطاعه تنقطع الحياة وينتهي الأجل. الهواء لتواجده الدائم حولنا نفقد الإحساس بتقدير مدى أهميته.

يا ترى لو كان الهواء يباع، كم كان سيحدد الإنسان قيمته؟ وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها.

الهواء أصل الحياة وقوامها، بمنظومة عجيبة هيأ الله للأرض الغلاف الجوي المحيط بها وجعل الهواء قوام هذا الكوكب دون غيره، عدد لا متناه من الظواهر الجغرافية مرتبطة به تؤثر وتتأثر به كحركة الهواء مع اختلاف درجات الحرارة تساهم في اختلاف الضغط الجوي الذي بدوره يشكل الرياح واتجاهاتها، الهواء هو المحيط الذي من خلاله تنتقل عبره الأصوات، الهواء المادة الحية التي تتنفسها جميع الكائنات الحية، وهو مادة مكونة بقدر محدد وموزون، قال تعالى (إنا كل شيء خلقناه بقدر)، خليط من الغازات والجسيمات الدقيقة محددة ومقدرة، وبسلامته وجودته تجود الحياة، وباختلال تركيبته بغازات سامة أو شوائب متعددة يصبح ملوثا وباستنشاقه تتضرر الكائنات الحية. سواء كان مسبب التلوث طبيعيا كالبراكين والزلازل والأبخرة المتصاعدة منها وحرق الغابات أو مسببا بشريا صنعه بجهل أو علم أو عمدا أو بغير عمد، ندمر نحن البشر الأجواء من حولنا.

في تسليط الضوء على قضية تلوث الهواء هناك العديد من التساؤلات وإجابتها تساهم في تشكيل الوعي ومنها:

متى يحدث التلوث الهوائي؟ وكيف ينتقل؟

هل تلوث الهواء يلقى الاهتمام الذي يلقاه فيروس كورونا مثلا أو أي فيروس؟ للأسف بالطبع لا.

هل نعي الفرق بين تلوث الهواء الداخلي والهواء الخارجي؟

هل نعرف كم العادات التي نمارسها وتضر بالهواء؟

هل تلتزم القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية بالمعايير والمقاييس لجودة الهواء؟

ما هي مسؤولية المجتمع بجميع مكوناته؟

لن نجيب عن كل التساؤلات إنما نهدف للتأكيد على أهمية الأمر الذي قد يراه البعض غير مهم، فيهمل تهوية منزله ويرش المبيدات الحشرية بأي وقت دون ضوابط، يحول منزله لمدخنة بأنواع التدخين، وأبخرة الاحتراق المتنوعة، فتتراكم السموم وتنخفض نسبة الأوكسجين وهو لا يلقي بالا.

كثير من العادات والممارسات الخاطئة تمارس بدون وعي كعدم الاهتمام بجودة الهواء الداخلي بالمنازل والمكاتب والمجمعات والشركات فتجد أخطاء تصميمه فادحة تمنع تجدد الهواء. وأدنى آثاره التعب وانخفاض الإنتاجية!

تلوث الهواء يعد من أكبر الأخطار البيئية على الصحة، سواء ما يخص الهواء الداخلي للمباني أو الهواء الخارجي، ويعد من أحد أسباب الوفيات في العالم، خاصة الدول النامية والمناطق الفقيرة.

نوعية الهواء تشكل تحديا، وأحد أهم القضايا البيئية في العالم لذلك أقر اليوم الدولي للهواء النظيف من أجل سماء زرقاء. السماء التي تشكل سموما خاصة في البلدان النامية والكثير من المناطق الصناعية والمنازل الفقيرة التي تعتمد على الحطب أو الكيروسين للتدفئة والطبخ. تخيل وفق إحدى الدراسات المعنية بجودة الهواء أجريت مقارنة بين الهواء في منازل بأحياء فقيرة بالهند وبين شوارع مكتظة بلندن، النتيجة أن الهواء الداخلي للمنازل أشد تلوثا بثلاثة أضعاف من الهواء بشوارع بلندن!

ما يجب أن نعرفه أن تأثير تلوث الهواء على الإنسان يختلف باختلاف درجة مستويات التلوث، ونوعية الغازات السامة والجسميات المحمولة ودرجة ومقدار التعرض لها، فالتعرض لجسميات الرصاص ليس كالغبار! ومن أهم الملوثات غاز أول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكربون الذي يتكون من احتراق المواد العضوية والميثان والأوزون السطحي، والجسيمات الدقيقة العالقة في الهواء من أصل معدني أو طبيعي كالتراب والغبار المثار. علما بأن أي تلوث لا يقبع بلا حراك، بل ينتقل وفق اتجاه الرياح.

وعلى أثر ذلك تختلف الأعراض والأضرار الخفيفة أو الشديدة: كالصداع، وضعف التنفس، والربو، والتأثير على القدرات العقلية والعصبية والسرطنات..إلخ.

جودة الهواء مسؤولية الجميع أفرادا وقطاعات وجهات، كل له دوره على سبيل المثال خروج دخان أسود من عادم السيارة، يوجب عليك حل المشكلة ليس لسيارتك فقط بل للبيئة، حتى وإن لم تجد جهة رقابية توقفك أو تفحص الانبعاثات من السيارة.

إن أردت أن تمارس رياضة المشي انتبه أي ممشى تختار، ابتعد عن الممشى بجانب شوارع مزدحمة ورئيسة تلك أماكن خطرة مليئة بالسموم.

عزيزي القارئ أهمس لك، التلوث ليس بالضرورة دخانا أسود أو رماديا تراه! هناك ملوثات عديمة اللون!

تحمل مسؤولية نفسك إن قصر المسؤول في اختيار المكان ولم يراع أي جوانب بيئية. واعتمد على تقليد نموذج بإحدى الدول الغربية! كوضع ممشى الدراجات الهوائية وسط السيارات على الكورنيش!

حين تختار أن تسكن أو تشتري أرضا ادرس المنطقة من المحلات الموجودة وحتى المطابخ والورش والمحطات وكم تبعد عنك، استعن بقوقل للخرائط فقد سهل كل شيء، انتبه لحركة الرياح واتجاهها واسأل أهل المنطقة، كم يشتكي سكان بعض الأحياء من روائح المسالخ! مع أنها ليست بجوارهم.

وعلى الشركات والمصانع تحمل مسؤولية سلامة وصحة العاملين لديها، والالتزام بالمعايير البيئية والحيلولة من انتقال الانبعاثات وتلويث الهواء للمحيط السكني، فالرياح تنقل كل شيء لمسافات كبيرة خارج المدن وعبر الحدود مما يسبب مشاكل بيئية إقليمية.

ختاما: إن جهود حماية البيئة للأوساط الطبيعية هواء وماء وتربة، هدفها الأسمى حماية الإنسان من أضرار التلوث وآثاره على صحته ورفاهيته.

مؤسسة مكة للطباعة والإعلام
مكة المكرمة • Makkah AlMukarramah

رئيس مجلس الإدارة
عبدالعزيز بن محمد عبده يماني

المدير العام
لؤي بن عبدالله مطبقاني
luai.m@makkahnp.com

رئيس التحرير
موفق بن سعد النويصر
alnowaisir.m@makkahnp.com

مدير مركز المحتوى الإبداعي
علي حسين بن مطير
muter.a@makkahnp.com

المركز الرئيسي: مكة المكرمة
هاتف: 0125201733 ص.ب 5803
فاكس: 0125203055 الرمز البريدي 21955
فاكس الإعلانات: 0125201423
فاكس الاشتراكات: 0125200734
makkah@makkahnp.com

الرياض
هاتف: 0114720290 ص.ب 25162
فاكس: 0114557764 الرمز البريدي 11466
فاكس الإعلانات والاشتراكات: 0114557764
riyadh@makkahnp.com

جدة
هاتف: 0126570402 ص.ب 51787
فاكس: 0122345938 الرمز البريدي 21553
jeddah@makkahnp.com

المدينة المنورة
هاتف: 0148280712
فاكس: 0148280684
مركز المدينة بلازا طريق قربان الطالع
مكتب رقم 20 الدور 5
madinah@makkahnp.com

الدمام
هاتف وفاكس التسويق والاشتراكات: 0138052808
dammam@makkahnp.com

رقم الإيداع: 1762/1435
ردمد: 1658-6646

الرقم الموحد: 920003453